PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Bawaba**
DATE:	**16-May-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**1,000,000**
TITLE :	**Minister of Health: 150,000 New HCV Cases Annually**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Staff Report**

«عدوى» أرجع ارتفاع النسبة إلى الممارسات الصحية غير السليمة

وزير الصحة: 150 ألف مصاب بفيروس «سى» سنويًا

□ 6 عقاقير لعلاج «الالتهاب الكبدى الوبائى» فى الأسواق العام الجارى.. ونسعى لتخفيض سعر «السوفالدى»

□ نعم هناك إهمال داخل المستشفيات وسنضرب بـ«يد من حديد» على المقصرين

□ لا أخشى الخروج من الوزارة وأنا «جندى مجند» فى خدمة الوطن

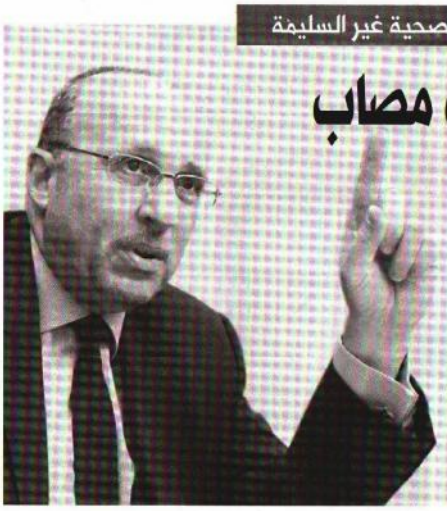

أرجع الدكتور عادل عدوى، وزير الصحة والسكان، ارتفاع نسب الإصابة بفيروس «سى» بين المصريين إلى وجود تقصير كبير فى مكافحة العدوى داخل المستشفيات، وعدم وجود منظومة حقن آمن، وزيادة الممارسات الصحية غير السليمة، والقصور الكبير فى منظومة نقل الدم، مشيرًا إلى أن مصر سجلت نسب إصابة مرتفعة بالفيروس قياسًا على نسب الإصابة على مستوى العالم.

واعترف «عدوى»، فى حوار لـ«البوابة»، بانتشار التقصير والإهمال فى المستشفيات التابعة للوزارة، مما يتسبب فى فشل وإهدار الجهود المبذولة لتطوير الخدمة الطبية، لافتًا إلى الانتهاء من تطوير 9 مستشفيات بتكلفة 739 مليون جنيه، هى: عين شمس العام بالقاهرة، وفقط لمركزى بقنا، والخارجة العام بالوادى الجديد، ودار السلام العام بالقاهرة «هرمل»، وبنيروه المركزى بالدقهلية، وفى الأمديد المركزى بالدقهلية، والضبعة المركزى بمطروح، والعريش العام بشمال سيناء، وزفتى التخصصى.

◇ سارة سعودى

01 حوار

وزير الصحة يتحدث لـ«البوابة»

□ بداية.. ماذا عن خطة الوزارة لإعلان مصر خالية من فيروس «سى»؟

– مصر سجلت نسب إصابة مرتفعة بفيروس «سى» قياسًا على نسب الإصابة على مستوى العالم، والعلاج وحده ليس كافيًا للقضاء على الفيروس، لكن يجب أولًا القضاء على أسباب انتشاره التى تتمثل فى وجود تقصير كبير فى مكافحة العدوى داخل المستشفيات، وعدم وجود منظومة حقن آمن، وممارسات صحية غير سليمة، كما أنه كان لدينا قصور كبير فى منظومة نقل الدم، وهو ما تحاول الوزارة جاهدة مواجهته، إضافة إلى مكافحة العدوى التى تنتقل عن طريق عيادات الأسنان و«صالونات» الحلاقة.

كل هذا جعل نسبة الإصابة ترتفع سنويا من 120 إلى 150 ألف مصاب، ولذلك وضعنا خطة لمكافحة انتشار العدوى داخل المستشفيات، للحد من الزيادة فى أعداد المصابين بالفيروس، تتمثل فى إنشاء وحدة مكافحة الفيروسات الكبدية بقرار وزارى رقم 397 لسنة 2014، لوضع وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الفيروسات الكبدية. وتشمل عدة محاور مختلفة منها الترصد ومكافحة العدوى، وأمان الدم، والتعليم، والاتصال الصحى والإعلامى، والتوعية، وكذلك تنسيق الأنشطة مع اللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية والقطاعات الصحية المختلفة من أجل تنفيذ الخطة القومية للتخلص من الفيروسات الكبدية.

□ تعاقدت وزارة الصحة مؤخرًا على عقاقير جديدة لعلاج فيروس «سى».. هل تتوقع نتائج أفضل بالنسبة لمعدلات الشفاء من الفيروس؟

– هناك ثورة فى تطوير وإنتاج أدوية مكافحة فيروس «سى»، فكل يوم يظهر عقار جديد، ومصر كانت أول الدول التى تعاقدت على «سوفالدى» عندما طرحته شركة «جلياد» الأمريكية قبل أن يذهب إلى الهند التى تعد المنبع الرئيسى للمواد الخام، كما تعاقدنا فى الفترة الأخيرة على عدد من العقاقير التى رأينا أنها ستغير النتيجة المتعلقة بنسبة نجاح العلاج، فأنا أريد توفير كل ما هو جديد من هذه العقاقير حتى تستطيع القضاء على هذا «الوباء اللعين»، ونسعى لإنتاج عقار محلى مثل للمستورد حتى يكون فى متناول الجميع.

□ وبالنسبة إلى الأسعار.. هل هناك إمكانية لتخفيض سعر «السوفالدى» لأقل من سعره الحالى؟

– لقد وضعنا سقفًا مناسبًا لأسعار أدوية فيروس «سى» هو 2400 جنيه، وإذا تم التعاقد على أى عقار جديد فلن يزيد على هذا السعر مهما كان سعر استيراده، لكننا الآن ندرس تخفيض سعر «السوفالدى» والعقاقير الأخرى حتى تكون فى متناول الجميع، بحيث يتم توفير مجموعة من العقاقير الجديدة وليس عقارا جديدة خلال النصف الثانى من العام الجارى بسعر أقل من «السوفالدى».

□ إذا انتقلنا لملف آخر.. كيف تعمل الوزارة على مكافحة أمراض القلب والسرطان؟

– العبء الذى تشكله الأمراض غير المعدية كبير للغاية، خصوصًا أنها آخذة فى الانتشار بسرعة، وهى تشمل 4 مجموعات رئيسية من الأمراض: الأمراض القلبية الوعائية، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسى، ومرض السكرى، وتشكل نسب الوفيات بسبب هذه الأمراض 82٪ من إجمالى الوفيات بمصر، وقد سبق أن تم وضع خطة قومية لمكافحة انتشار هذه الأمراض والحد منها، وإنشاء قاعدة بيانات لها، خصوصا أن معدلات انتشارها ترتفع، وذلك بالتنسيق بين الجهات والوزارات المعنية لتنفيذ الخطة خلال الفترة من 2015 وحتى 2018.

□ بصراحة.. هل أنت راضٍ عن الخدمة المقدمة فى مستشفيات وزارة الصحة؟

– اعترف بأن هناك تقصيرًا فى نظم إدارة المستشفيات ما يسبب الفشل وإهدار الجهود المبذولة لتطوير الخدمة الطبية، وسنضرب بيد من حديد على من نكتشف إهماله وتقصيره تجاه عمله.

□ وماذا عن خطة الوزارة لتطوير المستشفيات؟

– تم الانتهاء من تطوير 9 مستشفيات بتكلفة 739 مليون جنيه، وهى مستشفيات عين شمس العام بالقاهرة، وفقط المركزى بقنا، والخارجة العام بالوادى الجديد، ودار السلام العام بالقاهرة «هرمل»، وبنيروه المركزى بالدقهلية، وتمى الأمديد المركزى بالدقهلية، والضبعة المركزى بمطروح، والعريش العام بشمال سيناء، وزفتى التخصصى، ويوجد ما يقرب من 67 مستشفى سيتم تطويرها ورفع كفاءتها وإنشاء مستشفيات بديلة خلال 24 شهرًا فى عدد من المحافظات، ومنها أرمنت بالأقصر، وإسنا بالأقصر، والعديسات بالأقصر، والمجمى بالإسكندرية، و15 مايو بالقاهرة، وسانت كاترين بجنوب سيناء، ومستشفى نخل بشمال سيناء.

□ يوجد نقص فى الأدوية بالمستشفيات.. ماذا ستفعل الوزارة فى هذه المشكلة؟

– تعمل الوزارة على التعاقد مع عدد من شركات توزيع الأدوية، لسد العجز الموجود فى الأدوية مثل أدوية السكرى وغيرها، كما تم تطبيق مشروع «ميكنة» صرف أدوية الطوارئ على مستوى مديريات الشئون الصحية كمرحلة أولى، وذلك للوصول إلى الاحتياجات الفعلية المطلوبة لأدوية الطوارئ على مستوى كل محافظة، وربط برنامج «ميكنة» صرف الدواء على مستوى المستشفيات لتحديد الاحتياج الفعلى لكل مستشفى.

□ كيف تعمل الوزارة على التخلص من النفايات الطبية؟

– تم الانتهاء من وضع خطة استراتيجية لإدارة المخلفات الطبية الخطيرة على مستوى الجمهورية لمدة 5 سنوات بتكلفة تقديرية 472 مليون جنيه، وتم عرضها على المجلس الأعلى للصحة.

كما توجد 23 محرقة صدر بها أمر إسناد وجار توريدها، وجار الإعداد لافتتاح 3 مجمعات لحرق النفايات، وهناك دراسة للتعاون مع القطاع الخاص لإدخال طرق أكثر أمانًا للتخلص من النفايات الطبية الخطرة بالتنسيق مع وزارة البيئة، وتقدمت عدة شركات لتنفيذ ذلك، وجار دراسة العروض قبل البدء فى التنفيذ.

وسبق أن تم توقيع بروتوكول تعاون لمشروع إدارة المخلفات بالتعاون مع الحكومة السويسرية، كما أن لدينا هدفا طويل الأمد فى ذلك الشأن، وهو إنشاء وتجريب نظام كامل لإدارة المخلفات الصحية من خلال بناء محرقتين بالدقهلية.

□ تعانى الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات «فاكسيرا» من مشكلات عديدة.. ماذا فعلت وزارة الصحة حيال ذلك؟

– تنفذ الشركة حاليًا خطة قصيرة الأجل لتطوير المصانع التابعة لها، ورفع طاقتها الإنتاجية، كما حصلت على منحة تقدر بـ84 مليون جنيه من دولة الإمارات العربية، وذلك للاستثمار فى عمليات التطوير، ويشمل عدة مشروعات منها تطوير ورفع الطاقة الإنتاجية لمصنع بيوتكنولوجى لخلط وتعبئة الأنسولين، واستكمال مشروع مصنع إنتاج الأمصال الجديد، وتطوير منطقة خلط وتعبئة أمصال شلل الأطفال، ومنطقة إنتاج مركزات لقاحات الدفتيريا، والتيتانوس، والسعال الديكى، وتطوير معامل الرقابة على الإنتاج.

كما يتم العمل على مشروع مصنع الأنسولين الجديد بمدينة 6 أكتوبر لإنتاج الأنسولين محليا بترخيص من شركة «نوفو نوردیسك» الدنماركية على مرحلتين، وليس ذلك فقط، لكن أيضا يتم الإعداد لمشروع نقل تكنولوجيا إنتاج لقاح الكوليرا الفموى بالتعاون مع شركة كورية لتغطية احتياجات السوق المصرية، وكذلك التصدير للأسواق الأفريقية.

□ ما الجديد بالنسبة لأزمة قانون تنظيم أعضاء المهن الطبية؟

– تم إقرار عدة تعديلات بناء على توجيه المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، وشملت رفع بدل المهن الطبية للخاضعين للقانون 14 لسنة 2014 مع التزام وزارة الصحة بتحمل تكلفة الدراسات العليا من مواردها الذاتية، ووضع ضوابط حاكمة لصرف حوافز أطباء الطوارئ.

□ أثيرت عدة مشكلات حول عدم إمكانية تنفيذ قانون الطوارئ.. ما تعليقك؟

– لا يوجد تخاذل فى تنفيذ قانون الطوارئ فى مستشفيات الجمهورية، فقد تم تخصيص مكتب لتلقى شكاوى المواطنين بشأن عدم تطبيق المستشفيات للقانون والتحرك الفورى لحل تلك الأزمة، وتلقينا عدة شكاوى فى 34 مستشفى، وسنتخذ كافة الإجراءات اللازمة تجاه المستشفيات المخالفة، إذ يهدف المشروع لتقديم الخدمات الطبية العاجلة لجميع المواطنين بصورة عادلة وذات جودة قياسية دون تحميل التكلفة على المواطنين، وكذلك يوجد تنسيق وتواصل بين المستشفيات وهيئة الإسعاف المصرية وغرفة الطوارئ المركزية، وتفعيل مركز الخدمات الطارئة فى 131 مستشفى.

□ إلى أين وصلت جهود الوزارة فى تنفيذ مشروع التغطية الصحية للقرى الأكثر فقرًا؟

– تم تدشين هذا المشروع لاستهداف الفئة غير القادرة فى قرى الصعيد الأكثر فقرًا، والمسجلين فى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ومستحقى معاش الضمان الاجتماعى، حتى يتحقق التكافل بين أبناء الوطن، وهو أقل من التكلفة الفعلية للخدمة الصحية.

ويتم التطبيق على مرحلتين، الأولى بدأت فى يناير الماضى وتنتهى فى يونيو المقبل فى 12 محافظة منها أقفر 7 محافظات طبقًا للجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، والمرحلة الثانية تبدأ من يوليو 2015 وحتى مارس 2016 وتستهدف تغطية 15 محافظة.

□ أخيرًا.. ماذا لو تم استبعادك من المنصب فى أى تعديل وزارى قريب؟

– أنا جندى مجند فى خدمة الوطن، وسأعمل على خدمته فى أى منصب أو مكان أخدم فيه، وأؤدى واجبى بما يفرضه على ضميرى، وكل ما يهمنى هو العمل على توفير خدمة صحية جيدة للمريض.

> وضعنا سقفًا مناسبًا لأسعار أدوية فيروس «سى» هو 2400 جنيه، وإذا تم التعاقد على أى عقار جديد فلن يزيد على هذا السعر مهما كان سعر استيراده، وندرس تخفيض سعر «السوفالدى» والعقاقير الأخرى